مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (40) العدد (2)2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (40) No. (2) 2018

قراءة تاريخية نقدية في قانون التطور التاريخي اللامتكافئ

د. فيصل سعد*

(تاريخ الإيداع 8 / 1 / 2018. قبل للنشر في 20 / 3 / 2018)

□ ملخّص □

تتعدد وجهات النظر تجاه مسألة منطق وآليات التطور التاريخي للمجتمع البشري ؛ وتختلف الرؤى والإجابات ، إلى حد التضارب الكلي أحياناً ، حول مسائل أخرى تتصل ، عضوياً ، بالمسألة الأولى لعلّ أبرزها مسألة الصورة العامة التي يرتسم بها الخط البياني للتطور التاريخي ، كأن يكون بشكل خط مستقيم على مراحل متصلة بصورة تعاقبية أم خط حلزوني غير مراحلي ولا تعاقبي ؛ وكذلك مسألة الأمة المزعومة أو الأمم المتعددة التي تتناوب على قيادة سفينة تطور المجتمع البشري ، بصفة عامة . وهنا يبرز التناقض الحاد بين أطروحتي التطور المتكافئ المزعوم والتطور التاريخي اللامتكافئ ، كإشكالية انطلق منها البحث وقد انتهى للتأكيد ، بالبرهان العقلي والدليل التاريخي ، على مصداقية الأطروحة الأخيرة وإبراز جانب كبير وخطير من التضليل الإيديولوجي والعمى المعرفي الذي تنطوي عليه الأطروحة الأولى . هذه الأخيرة التي هي واحدة من أخطر أطروحات الاستشراق الأوروبي المقيت والفهم الخشبي الدخيل للفكر الماركسي الأصيل ..

الكلمات المفتاحية : التطور التاريخي اللامتكافئ ؛ التطور التاريخي المتكافئ ؛ بلدان الأطراف ؛ بلدان المراكز ؛ المركزية الأوروبية المزعومة ، المعجزة الرأسمالية المزعومة ، قوى الإنتاج ؛ علاقات الإنتاج .

* أستاذ مساعد في قسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (40) العدد (2)2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (40) No. (2) 2018

Critical Historical Reading of the Law of Unequal Historical Evolution

Dr. Faisal Saad*

(Received 8 / 1 / 2018. Accepted 20 / 3 / 2018)

□ ABSTRACT □

There are many views on the question of the logic and mechanisms of historical development of human society; visions and answers vary, to the extent of total conflict sometimes, on other issues that relate organically to the first question, perhaps the most prominent of which is the general picture of the historical evolution diagram, Sequentially spherical stages, as well as the question of the so-called nation or the multiple nations that alternately lead the ship of the evolution of human society in general. This is where the sharp contrast between the two theories of the so-called equal evolution and the unequal historical evolution as a problem from which the research begins and ends with emphasis on the credibility of the last thesis and on highlighting a large and dangerous part of the ideological manipulation and blindness of the first thesis. The latter, which is one of the moss serious thesis of Europeanorientalism and the pervasive wooden understanding of the original thought of Marxist origin.

Keywords :The unequalhistorical evolution –The equalhistorical evolution - The countries of the peripheral; The countries of the central - The alleged European centralism, The production of forces, The relations of production.

* **Associate Profesor - Department of Sociology - Faculty of Arts - Tishreen University - Lattakia – Syria**

مقدمة

يتصدّر قانون التطور اللامتكافئ ،كقانون محوري للتطور التاريخي ، قائمة القوانين الموضوعية التي تأخذ بها النظرية الماركسية حول الإمبريالية ونظرية " المركز والأطراف " ، بصفة خاصة ، في مقاربة كل منهما للرأسمالية وقد صارت إمبريالية ، أي نظاماً عالمياً قائماً بالفعل ، غداة اكتشاف الطاقة الكهربائية عند تقاطع القرنين القرن التاسع عشر والعشرين . وهذا القانون ، في صيغته المعاصرة ، هو بمثابة الطبعة الثانية لقانون التطور المتفاوت الذي وضعه لينين في الربع الأول من القرن العشرين[1] . ويؤكد هؤلاء – جميعاً – على أن التطور اللامتكافئ (أو المتفاوت) هو نتيجة ضرورية عن التوسع العالمي للنظام الرأسمالي من حيث هو توسع استقطابي لا متكافئ وليس تطوراً متكافئاً على هذا الصعيد

وقد كان لينين أول من قدّم تحليلاً رصيناً حول الطابع الاستقطابي للتوسع الرأسمالي على الصعيد العالمي في نظريته حول الاستعمار أو الإمبريالية . ويعتبر سمير أمين (كواحد من أبرز أنصار أطروحة التطور اللامتكافئ) أن هذا الإبداع اللينيني في إطار الفكر الماركسي كان سبباً أساسياً في الإبقاء على هذا الفكر على قيد الحياة الفكرية ، بصفة عامة . ذلك أن لينين (لا سيما في أطروحته حول أن " الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية") هو الذي وضع حجر الأساس في مشروع بناء نظرية حول موضوعة الرأسمالية كظاهرة عالمية ؛ في حين كانت الرأسمالية ، كظاهرة اقتصاد قومي ، بالدرجة الأولى ، هي موضوع بحث وتحليل ماركس(وبصفة خاصة في كتابه الشهير ".رأس المال"). وغني عن البيان أن الفكر العلمي هو الذي يتطور مع تطور الظاهرة التي هي موضوعه ، شرطاً للحاق بحركة الواقع وتجنباً للتخلف عنه. والحال ، لطالما صارت الرأسمالية عالمية ، فينبغي على الفكر الذي يتخذها موضوعاً له (هنا الفكر الماركسي) أن يصير عالمياً كذلك .

أهمية البحث وأهدافه:

تتبع أهمية البحث العلمي ، بصفة عامة ، أهمية مشكلة البحث نفسه ودرجة التعقيد التي تقوم عليها . ذلك أن مستوى التركيب المعقد لهذه المشكلة أو تلك يُحدّد ، بقدر كبير ، مستوى الجهد والإبداع الذي ينبغي الارتقاء إليه للكشف أو التنقيب عن حلول عقلانية وجدّية ضرورية لمواجهة المشكلة المعنية بالقول والفعل ، أي بوعي حقيقتها وفضّ أسرارها مدخلاً للممارسة في سبيل احتوائها بالسيطرة عليها. فنحن نُخضع الطبيعة بالخضوع لها على حدّ قول الفيلسوف الكبير هيغل .

والحال، تبرز إشكالية البحث في قانونية التطور التاريخي للمجتمع الإنساني على خلفية تعدد وتضارب الرؤى الإيديولوجية وزوايا النظر المنهجية لمسألة المنطق العام الحاكم والمُحدّد لصورة مجرى التاريخ البشري بشكل عام. فثمة من يتراءى له التطور التاريخي بصورة التطور المتكافئ الذي ينطلق عند كل مرحلة من مراحله المتعاقبة المزعومة بمبادرة أو قيادة هذه المنطقة أو تلك الأمة دون غيرهما ؛ وهناك من تبدو له المسألة بصورة التطور اللامتكافئ غير التعاقبي ، بمعنى أن مناطق وأمماً متعددة ، ومتباينة في مستويات تطورها التاريخي العام ، تتناوب على قيادة عربة التطور التاريخي لعموم المجتمع البشري .

أهداف البحث

وأهمية البحث إذ تعكس حقائق مشكلته أو موضوعه الإشكالي ، فهي تنطوي ، بالضرورة المنهجية ، على استحقاقات موازية لتلك الحقائق ليست أقل منها ، إن لم تكن أكثر ، أهمية . وفي مقدمتها بلورة أهداف محددة وواضحة ينبغي أن يسعى الباحث ببحثه إلى تمهيد الطريق الموصلة إلى ترجمتها في الواقع المعني بها عبر إنتاج رزمة مفاهيم ومقولات تحبل بحلول منطقية للمشكلة القائمة بصورة ملحة وموضوعية ، لطالما الهدف الأخير من البحث ، أي بحث، هو العمل والتطبيق وليس مجرد القول والتنظير .

وعلى هذا النحو ، ثمة هدفان أساسيان للبحث في هذا الموضوع يتقاطعان بصورة تقاطع المنطقي والتاريخي في الواقع المعني : الأول نظري – منهجي يكشف عن المنطق العام الملازم لتطور التاريخ الحاصل بفاعلية الذات البشرية وليس بحتمية تاريخية مزعومة ، بصفة أساسية. والهدف الثاني عملي – ميداني قوامه التحفيز على الفعل، وكذلك المساهمة في عمليات رسم وترسيم خرائط الطرق التي من شأنها أن تُمهّد الطريق إلى إنجاز استراتيجيات التنمية على ضوء الوعي بمنطق صيرورة التاريخ وقد تمّ الكشف عنه لزوم الهدف الأول للبحث .

منهجية البحث

بات واضحاً لدى أغلب المختصين والمهتمين بقضايا المنهج وطرائق البحث أن ليس ثمة خطوات محددة ومعدودة بصورة مسبقة يجب أن يتبعها الباحث شرطاً ضرورياً للوصول عبرها إلى حقيقة الموضوع المدروس أو حقائق ظاهرات البحث والدراسة . ولو كان الأمر خلاف ذلك لغدا العلم بالحقيقة أمراً نافلاً على حد قول أبرز روّاد الميثودولوجيا وكبار الإبستمولوجيين . ومع ذلك ، لا ينطلق الباحث الحصيف إلى بحثه خالي الوفاض من أية قاعدة أو مقولة منهجية عامة ؛ ذلك أن تراكم المعارف العلمية في حقل علوم المنطق والمناهجية قد أفضى إلى منظومة من القواعد والمبادئ المنهجية الأكثر عمومية . ما يعني أن ثمة طريقة تفكير عامة لدى عموم الباحثين على اختلاف تخصصاتهم ينبغي التسلح بها والبحث على ضوئها بصرف النظر عن الاختصاص والقطاع الذي يحصل فيه البحث. وفي مقدمة تلك القواعد العامة قاعدة " موضوع البحث يُحدّد منهج البحث فيه" .

ولطالما موضوع بحثنا هنا هو حول طبيعة التطور التاريخي للجنس البشري وعوامله الضرورية المتعددة تعدد جوانب الواقع الاجتماعي نفسه ، الاقتصادي منها والسياسي والثقافي ، فإن المنهج الضروري للبحث في هذا النمط من الموضوعات هو المنهج الجدلي التاريخي ، الذي يأخذ بكافة عوامل وأسباب التطور ، ليس فرادى كل منها على حده ، وإنما في إطار تداخلها وارتباطها الجدلي الذي يستولد ، بدوره ، الحركة والصيرورة لهذه أو تلك الظاهرة المدروسة . هذا إلى جانب أنه يعنى بمقاربة موضوع البحث ليس ، فقط ، في سكونه ، وإنما كذلك في تطوّره الذي هو نتاج ضروري عن طبيعته الجدلية وتفاعل جوانبه وعوامله بصورة كيميائية .

التعريف بـ " قانون التطور اللامتكافئ والطابع الإقليمي للتطور المتكافئ

والتطور اللامتكافئ كمفهوم محوري ضمن منظومة المفاهيم المتداولة من جانب أصحابه وأنصاره حول العالم ينص على أن "المناطق الأكثر تقدماً من حيث مستوى قواها الإنتاجية ونمط علاقاتها الإنتاجية تكاد لا تكون مرشحة على الإطلاق للإنتقال على نحو أسرع وأكثر جذرية إلى طور أعلى وأرقى" [2] . وبالتالي، تكون المناطق الأقل تقدماً على المستوى نفسه هي المرشحة للإنتقال على نحو أسرع من المناطق الأولى إلى نمط إنتاج أعلى وأرقى . ويعود ذلك، بشكل أساسي ، إلى أن التناقضات الموضوعية الحادة ، كتناقضات جوهرية في المجتمع المعني ، هنا

المجتمعات الأكثر تخلفاً في هذه أو تلك المرحلة التاريخية ، تستدعي، بالضرورة ، تناقضاً طبقياً حاداً كذلك . وهذا التناقض الأخير يقود، بالضرورة عينها ، إلى حركة أسرع ، بالمقارنة مع سرعة الحركة التي يفرزها التناقض بين متناقضات ثانوية قائمة في مجتمعات أخرى ضمن المرحلة التاريخية ذاتها . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، فإن البنية المهيمنة (الأساسية المسيطرة) ، (كأن تكون البنية الاقتصادية أو السياسية أو الإيديولوجية) ، في مرحلة تاريخية محددة ، هي أكثر مرونة ، والتطور ، على نحو نوعـــــي، في المجتمعات الأقل تقدماً منه في المجتمعات الأكثر منها تطوراً . والسبب الرئيس في ذلك هو أن البنية السائدة أو المهيمنة في المرحلة التاريخية المعينة أكثر اكتمالاً وتحققاً في المجتمعات الأكثر تقدماً، وبالتالي أقل مرونة وأكثر مقاومة للتحوّل والتقدم على النحو ذاته .

وانطلاقاً من هذه الرؤية الجديدة لكينونة التاريخ وصيرورته ، يتعين دور قوى الإنتاج في التطور التاريخي على نحو مختلف جديد. ما يعني بروز فهم جديد لقانون التناسب والتعارض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، كقانون مفصلي في النظرية الماركسية الكلاسيكية ، أو بتعبير أصح ، الماركسية الشائعة . فالماركسية تلك ، المبتذلة حسب سمير أمين ، ترى أنه كلما تقدم مستوى تطور قوى الإنتاج كلما تعمق دخول هذه القوى في تناقض مع علاقات الإنتاج القائمة ؛ وهذا التناقض سوف يقود ، بالضرورة ، إلى حل نفسه عن طريق انتقال التشكيل التاريخي المعني إلى مرحلة تاريخية نوعية جديدة انطلاقاً من مجتمعاته الأكثر تطوراً على صعيد قوى الإنتاج .

هذا في حين تنظر"الماركسية الجديدة" إلى الأمر على نحو مغاير لذلك تماماً. ذلك أن تخلف قوى الإنتاج ، وليس تطورها ، هو– من هذا المنظور الأخير– الذي يدفع، في نهاية المطاف ، إلى اختراق التاريخ القائم نحو تاريخ نوعي آخر جديد، انطلاقاً من المجتمعات المتخلفة على صعيد القوى المنتجة ؛ وذلك تحت ضغط الضرورات الموضوعية لتلبية الحاجات الأساسية اليومية للناس ، كشرط عام لبقاء هؤلاء على قيد الحياة الطبيعيـة . وبطبيعة الحال، يرتبط هذا الشرط الأخير ، في جزء كبير منه ، على درجة تطور قوى الإنتاج.

وعلى هذا النحو، تقف أطروحة التطور اللامتكافئ على طرفي نقيض مع أطروحة التطور المتكافئ المرحلي أو التعاقبي . ذلك أن الأطروحة الأولى شديدة الارتباط بأطروحة الطابع الاستقطابي للتوسع الرأسمالي العالمي. في حين أن أطروحة التطور الخطي (التعاقبي) ، تلك التي تُمرحل (بقلم خشبي ناشف) التاريخ البشري العام بمراحل متعاقبة : المشاعية – العبودية – الإقطاعية – الرأسمالية – "الاشتراكية " .. ، هي تعبير عن رؤية ميكانيكية " مبنّدة " للتاريخ من زاوية ضيقة للغاية ، هي ، بالضبط ، زاوية النظر إليه من جانبه الأوروبـي فحسب . ذلك أن المجرى العام لصيرورة التاريخ البشري، ككل وحتى حينه ، لم يرتسم على هذه الصورة المزعومة للتطور الخطي (المتصل) ، وإن كانت تلك هي الصورة التاريخية التي حصل بها تطور بلدان القارة الأوروبية ، فقط .

ووقائع الحال التاريخية تؤكّد ، حتى اللحظة ، مصداقية الجزء الأوسع من أطروحة التطور اللامتكافئ ، فهو المنطق العام الذي ميّز صيرورة التاريخ البشري العام منذ انقسامه على نفسه ، كتواريخ قومية وأخرى قارية ، إلى طبقات متعارضة ، بداية من العصر العبودي وإلى اليوم . وبالنتيجة ، نقرّر أن أطروحة " المراحل التاريخية الخمس " هي منطق تطور إقليمي خاص بتطور مراكز النظام العالمي من القارة الأوروبية وليس منطقاً للتطور التاريخي بشكل عام . ولطالما تُشير أصابع القدم إلى اتجاه المسير، (كما قال العرب) فإن " أصابع قدم" الواقع العالمي الراهن تشير، بوضوح كبير ، إلى أن اختراق جدران النظام الرأسمالي العالمي (الإمبريالي) لن يحصل انطلاقاً من جهته الأوروبية ، أو الغربية بصورة عامة ، وذلك خلافاً لمزاعم ، وربما هرطقات ، رهط كبير من منتحلي الصفة الماركسية ذات الحيثية الكنتية – الهيغلية والخلفية الرّوسّوية – السيمونية (نسبة لـ جان جاك روسّو وسان سيمون ، بطبيعة الحال) .

التحققات التاريخية لأطروحة التطور اللامتكافئ

ويرصد أنصار قانون التطور اللامتكافئ ، ونحن منهم ، ثلاثة تحققات تاريخية ملموسة لهذا القانون: التحقق الأول كان قد حصل عند انتقال أوروبا إلى الإقطاعية ، حيث تمّ انطلاقاً من أطراف القارة الأوروبية ، المتمثلة بمناطق الهمج المشاعية البدائية ، وليس بداية من مراكز تلك القارة ، المتمثلة بالمجتمع الروماني المتقدم على مستوى قوى الإنتاج والمكتمل على صعيد التكوّن الطبقي الواضح . والحقيقة التاريخية هي أن الانتقال إلى الإقطاعية الأوروبية كان نتاجاً للتركيب الخاص بين تفكك العالم الروماني المكتمل طبقياً وتطور العالم الهمجي المشاعي غير المكتمل على هذا الصعيد. غير أن هذا التركيب حصل بداية من العالم الأخير كمنطقة أقل تقدماً في إطار المجتمع الأوروبي في العصر العبودي [3] .

أما التحقق التاريخي الثاني للقانون نفسه ، فقد تجلى بواقع أن الانتقال إلى الرأسمالية لم ينطلق ، أولاً ، من مناطق الشرق الإسلامي والصيني المتقدمة على مستوى قوى الإنتاج ، بل من مناطق أوروبا الإقطاعية الأقل تقدماً على هذا المستوى . هذا ، في حين أن تحققه لثالث مرة تاريخية قد " أشار" إلى نفسه بمحاولة الانتقال من النظام الرأسمالي القائم إلى نظام آخر " غير رأسمالي" (سمّوه " اشتراكي ") انطلاقاً من أطراف هذا النظام (كروسيا والصين نموذجاً) وليس من مراكزه الأكثر تقدماً على مستوى قوى الإنتاج وعلى مستوى التبلور الطبقي والنضج السياسي (مثل كإنكلترا والولايات المتحدة مثلاً)[4] .

نظرية التمركز الأوروبي والمعجزة الرأسمالية المزعومة

وعلى هذا النحو، تتهاوى مزاعم " نظرية التمركز الأوروبي حول الذات " التي تقوم ، بصفة أساسية ، على مقولة التطور الخطي المتصل المزعوم ؛ تلك التي تدّعي الاستمرارية في تاريخ القارة الأوربية عن طريق الربط " القسري " بين مراحل حتمية مزعومة . إن أطروحة التطور اللامتكافئ ، إذ تؤكد واقع أن التطور التاريخي تطور لا تعاقبي ، تُفسِّر بالأسباب الموضوعية التاريخية ما فسرته أطروحة التمركز الأوروبي بالأسباب السياسية اللا تاريخية.

فمن المنظور الموضوعي لمجرى التاريخ البشري تؤكد أطروحة التطور اللامتكافئ أن الرأسمالية ، لحظة ظهورها في أوروبا، كانت لا بد أن تولد هنا، في أوروبا أو هناك، خارج أوروبا ، تبعاً لما هو قائم من ظروف موضوعية ملائمة للولادة هنا أو، هناك ؛ وذلك نظراً للحاجة التاريخية إلى علاقات إنتاج جديدة تفتح آفاقاً جديدة أمام صيرورة التاريخ الإنساني انطلاقاً من هذه المنطقة أو تلك . غير أن شكل ملكية الأرض ، كوسيلة الإنتاج الأساسية في أوروبا الإقطاعية ، وقوّة حضور الجماعة القروية على صعيد ملكية الأرض خارج أوروبا كانا العاملين الأساسيين في ظاهرة "اختراع" الرأسمالية في أوروبا، وإجهاضها في دار الإسلام المتقدم.

وأنا هنا ملتزم ، عن قناعة تامة ، بما ذهب إليه وأكّد عليه سمير أمين ، في قوله بهذا الصدد : ".. لكن ، في حين أن السيد الإقطاعي يتمتع بملكيته للأرض لا ينازعه عليها أحد نجد هذه الملكية ، في نمط الإنتاج الأتاوي ، تعود للجماعة الريفية. ينجم عن ذلك أن نمط الإنتاج الإقطاعي– الذي لم يوجد في شكله النهائي إلا في أوربا الغربية والوسطى وفي اليابان – مهدَّد دائماً بالتخلع (.....) . والحق أنه انطلاقاً من هذا التخلع بالذات (...) ، قد شُكِّلت البروليتاريا المدينية التي هي شرط ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي . وعلى العكس من ذلك ، فإن الحق الأساسي الذي يتمتع به الفلاح المنتمي إلى الجماعة ، في استعمال الأرض(في ظل نمط الإنتاج الأتاوي)، يجعل هذا التخلع مستحيلاً "[5] . لكن هذه الأواليات "الاقتصادية" البحتة لا تكفي دائماً لأن البنية الاجتماعية "التقليدية" تعارض توسع التبادلات السلعية : إن حيوية الجماعية القروية –استمرار حق جميع القرويين في استخدام الأرض – تشل فعالية

أواليات التنافس البسيطة التي لعبت دوراً حاسماً في عملية الانتقال من الإقطاعية إلى الاقتصاد الرأسمالي المركزي في أوروبا [6] .

تهافت نظرية المركزية الأوروبية وتناوب الأمم والقارات على قيادة التطور التاريخي للبشرية

والحال ، إن التمركز الأوروبي المزعوم هو سمة عامة للثقافة الأوربية ، بما فيها الماركسية الشائعة نفسها ، وذلك انسجاماً مع منطقها الاقتصادوي ومنهجها الحتمي في التفسير التاريخي . فالرأسمالية المتطورة على صعيد قوى الإنتاج هي ، بموجب هذا المنطق وذاك المنهج ، وحدها القادرة على إنتاج القاعدة الموضوعية ، كقاعدة انطلاق ضرورية ومسبقة للانتقال إلى الاشتراكية " المزعومة ". غير أن منطق التاريخ ، المختصر هنا بقانون التطور اللامتكافئ ، لا يُجيز ، موضوعياً ، لمنطقة واحدة بعينها الجمع بين حضارتين متتاليتين ؛ وحسب الإبستمولوجي الفرنسي الكبير ميشيل فوكو : " لو كان التاريخ يجري وفق خط مستقيم وفي اتجاه واحد وحيد لكان التاريخ ثقيلاً مملاً ومكرراً " [7]. وتبعاً للفيلسوف الشهير هيغل ، فلا يمكن لشعب واحد بعينه أن يكون عصراً لكل عصر [8] . وبناءً عليه والحال هذه ، لن تكون أوروبا مسقطاً للإشتراكية بعدما كانت مهداً للرأسمالية .

والحق ، كان أحب علينا ، جميعاً ، أن ترث بروليتاريا المركز عن برجوازيته الدور المحرك في التاريخ ، بأن ترث الأوجه الإيجابية للرأسمالية مدخلاً لنظام عالمي آخر بديل . لكن النمو، لسوء الحظ التاريخي ، ليس متكافئاً ، بمعنى أن ثمة ضرورة تاريخية تضغط باتجاه انتقال الدور المحرك في التاريخ من حضارة شعب إلى آخر ، أو من منطقة إلى أخرى . فالحضارة اليونانية لم تعمر بعد الرق . والرأسمالية لن تتخلى عن مكانها " للاشتراكية " ما لم تخلِ الحضارة الأوروبية الطريق لحضارة كونية أخرى حقيقية. إن مشهد البروليتاريا المتقدمة في الغرب وهي تحمل الاشتراكية هدية للجماهير المتأخرة في الأطراف ليس مشهداً لا يطاق، أو من باب الأحلام ، إنه ، ببساطة ، أمر يكذبه التاريخ حتى الآن[9] .

وعلى هذا النحو ، تطفو إلى السطح ، بوضوح كبير ، حقيقة أن التاريخ البشري العام ، منذ العصر العبودي وإلى الآن ، هو تاريخ تطورات ، قومية وأخرى قارية ، لامتكافئة . ما يؤكد حقيقة أخرى موازية ، هي حقيقة أن قانون التطور اللامتكافئ قانون تاريخي ، بمعنى أنه ، فقط ، تاريخ المجتمعات المنقسمة على ذاتها بصور اجتماعية متعددة في مقدّمتها صورة الانقسام الطبقي ، بطبيعة الحال . ما يعني أن المجتمعات السابقة على المجتمعات الطبقية (وربما، كذلك ، المجتمعات – الافتراضية – التي قد تعقب المجتمع القائم الحالي) غير معنية ، موضوعياً ومنطقياً ، بهذا القانون " العتيد " أو بنظير له (ربما في المستقبل) . ذلك أن الاستقطاب القومي أو الإقليمي أو العالمي هو الشرط الموضوعي الضروري للتطور اللامتكافئ على المستويات الثلاثة تلك . وبالتالي ، فإن الاستقطاب ، بشكل عام ، هو السمة الجوهرية والبارزة لكافة المجتمعات الطبقية ، وعليه ، فهو، كجوهر، التاريخ العام لتواريخ كافة المجتمعات الطبقية التي تعمل بآليات الاستغلال الاقتصادي والإكراه السياسي والعنف العسكري والتضليل الإيديولوجي .

الخصوصية التاريخية لتحققات قانون التطور اللامتكافئ

وهذا الطابع العام للتطور اللامتكافئ لا ينفي ، بل يؤكد ، تنوع تجلياته أو تحققاته التاريخية الملموسة . ذلك أن لهذا النمط من التطور التاريخي خصوصيات معينة، تتعلق بالإطار المكاني والآخر الزماني الذي يفعل فيه قانون التطور اللامتكافئ ، وكذلك الشكل الذي يعبر به هذا التطور عن نفسه وبالصعيد الاجتماعي المعني بالتطور اللامتكافئ في كل مرحلة تاريخية على حده . وتتمفصل هذه الخصوصيات ، في كل مرة ، مع بنية التكتلات والتعارضات الطبقية الخاصة بكل مرحلة تاريخية محددة . كما يتحدد الشكل العام لتلك الخصوصيات بطبيعة الطبقات

المعنية وبشكل تحالفاتها وتناقضاتها، وذلك أخذاً بالحسبان حقيقة أن محرّك التاريخ هو، في نهاية التحليل، تاريخ النضال الطبقي بسبب ، وعلى خلفية تضارب القيم المادية والمصالح الاقتصادية ، في المقام الأول .

ولطالما الأمر كذلك ، فإن ميلاد الرأسمالية لم (ولن) يعنِ " موت " قانون التطور اللامتكافئ ، بل كان ، ولا يزال ، مجرد ظهور خصوصيات جديدة لهذا التطور تعمل على تبلوره واكتماله بصورة أكثر نضجاً . ذلك أن استقطاب العالم إلى مراكز وأطراف ، عن طريق التوسع العالمي للرأسمالية ، وتناوب هذه المراكز على الهيمنة في إطار النظام الرأسمالي العالمي ، ثم تعمّق الفجوة بين مستويات تطور أطراف هذا النظام ، كل هذا يشكل نتائج فعل التطور اللامتكافئ في إطار هذا النظام . ومهما يكن ، فإن التاريخ يكشف ، بوضوح شديد ، عن واقع أن بعض المراكز (الاستعمارية منها بصفة خاصة) في بعض المراحل عانت من الركود أو التراجع ، كحالة بريطانيا وفرنسا اليوم ، أو الازدهار والتقدم ، كحالة الولايات المتحدة الأمريكية الآن . وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأطراف اليوم ، كما في الأمس القريب . فلم يكن مجموع المناطق الداخلة في النظام الرأسمالي أو المحيطة به، يوماً ما كاملاً متجانساً موحداً.

العولمة الرأسمالية الاستقطابية وعولمة قانون التطور اللامتكافئ

وإذا كانت الرأسمالية ، منذ ظهورها الأول ، نظاماً عالمياً، فقد بقي هذا النظام العالمي ضمن حدود الإمكان الذي يتحقق تدريجياً، وقد صار نظاماً عالمياً قائماً بالفعل أواخر القرن التاسع عشر. ذلك أن البعد الإمبريالي للرأسمالية، الذي أعلن عنه نشوء الاحتكار في تلك الآونة ، قد جعل منها ، لأول مرة ، نظاماً عالمياً قائماً بالفعل. الأمر الذي عنى ، في الوقت نفسه ، أن العالم بكافة بلدانه وقارّاته قد بات إطاراً لفعل قانون التطور اللامتكافئ ، بعد أن كانت الأطر القومية أو القارّية هي إطار فعل هذا القانون على طول المرحلة المركنتيلية (التجارية) والمرحلة ما قبل الإمبريالية .

وبالفعل ، إن اتخاذ قانون التطور اللامتكافئ العالم برمته إطاراً لفعله ، قاد لأول مرة إلى استقطاب عالمي مزدوج . فمن جانب أول ، تمّ استقطاب العالم بكامله إلى مناطق رأسمالية مركزية وأخرى رأسمالية طرفية . ذلك أن التطور الإمبريالي اللامتكافئ يقوم على منطق التراكم الحاصل في إطار النظام الإمبريالي العالمي ، ككل استقطابي ؛ المنطق الذي يعمل في اتجاه جريان رأس المال والسلع نحو المراكز، وبالتالي استقطابهما لصالحها الخاص عن طريق آلية التبادل اللامتكافئ ، كآلية رئيسة بين مراكز النظام المعني وأطرافه. وسوف يعمل التقسيم الجديد للعمل ، الذي برز مع الطور الثاني من تطور الإمبريالية ، على توطيد التبادل اللامتكافئ وتفاقمه، ما يعني أن تطور النظام العالمي سيظل ، في جوهره ، لامتكافئاً. تلك هي الحقيقة التي صار يُشار إليها بـ " القطيعة الإمبريالية " لتي ألغت نهائياً فرضية التحول بين المراكز والأطراف والانتقال من الثانية إلى الأولى .

وكذلك ، من جانب ثانٍ ، فإن تفاوت التطور على مستوى المراكز الرأسمالية نفسها ، حاصل ، وهو يحصل على أساس تفاوت التراكم المتحقق في إطار كل مركز من تلك المراكز. وحجم هذا التراكم يقرّره ، أولاً ، موقع هذا المركز أو ذاك ، في إطار النظام الرأسمالي العالمي . وبالتالي ، ثمّة صعوبة ، إن لم تكن استحالة ، في تحقيق التجانس بين مستويات تطور تلك المراكز التي تتنافس ، وأحياناً تتصارع ، في السباق إلى زعامة العالم . وثانياً، المساحة التي تشغلها الـ (الكينزية) ، بمعنى استراتيجية الإصلاح الاقتصادي والضمان الاجتماعي ، في إطار كل مركز رأسمالي على حدة ، وبالتالي، مقدار حضور السمة المركزية للرأسمالية ، المتمثلة بتوازن ارتفاع الأجور مع ارتفاع الإنتاجية . ذلك أن هناك إمكانية حقيقية للتباين في مستويات الأجور بين بلدان المركز، قد يختلف ، إن قليلاً أو

كثيراً ، عن التباين القائم بينها على مستوى إنتاجية العمل في كل منها. وليس هناك إذن ما يمنع حدوث تبادل غير متكافئ على هذا الأساس بين الولايات المتحدة وبريطانيا مثلاً .

والتطور الإمبريالي اللامتكافئ هو ، بالدرجة الأولى ، تطور لامتكافئ على صعيد الإنتاج المتحقق ، سواء في كل من المراكز نفسها ، أو، وبشكل أساسي ، داخل كل من مراكز النظام العالمي وأطرافه. فالتبادل اللامتكافئ – كآلية رئيسة للتطور اللامتكافئ – بين المراكز والأطراف (الأكثر حضوراً وضرراً بما لا يُقاس مع نظيره القائم بين المراكز المتعددة نفسها) يتحقق أول ما يتحقق في ميدان الإنتاج وليس في ميدان التبادل (10) . ذلك أن منظومة الأسعار العالمية تتضمن تحويل قيمة خفية من الأطراف إلى المراكز عن طريق المواقع غير المتكافئة حول قيمة قوة العمل العالمية ، تلك التي تشغلها الأجور الحقيقية في كل من المراكز والأطراف. إن منظومة الأسعار العالمية تحجب تحويل قيمة كامنة في طياتها، وهو ، بالضبط ، المقصود بالتعبير عن التبادل غير المتكافئ الذي يجد مصدره في ظروف الإنتاج ، أولاً ، وليس في ظروف التبادل ، بالمقام الأول .

الاستنتاجات والتوصيات

ثمة استنتاجات عديدة وجدّ هامة أفضى إليها ، ضمناً وصراحةً ، البحث في هذه القضية : قضية تطور التاريخ البشري في منطقه وآليات تحققه. ولعل أبرزها وأهمها هو أن الوعي المغلوط بحقيقة ، أي بقانونية ، التطور التاريخي للمجتمع الإنساني كان ، ولا يزال ، السبب الخطير ، وربما الأخطر ، وراء فشل تجارب التنمية التي انطلقت في معظم بلدان قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية قبل نحو سبعة عقود من الآن . تلك التي تمّ رسمها وممارسة خططها على ضوء ذلك الوعي المصنّع في البلدان الأخرى الأكثر تقدماً والمصنوع على مقاس مصالح هذه البلدان الأخيرة ، ودائماً على حساب التضحية بمصالح البلدان الضحية في تلك القارات المعنية .

ذلك أن الاعتقاد الخاطئ بضرورة رسم وإنجاز استراتيجيات التنمية في بلداننا الطرفية على ضوء منطق ومندرجات الأطروحة الأوروبية حول التطور المتكافئ المزعوم– سواء في طبعتيها الرأسمالية المضلِّلَة والاشتراكية المبتذلة – هو الذي قاد تجارب التنمية في عموم تلك البلدان إلى الاصطدام بالحائط التاريخي الأخير لها ، الذي سرعان ما سوف يعبّر عن نفسه بـ "القضاء" على الفقراء بدلاً من القضاء على الفقر فاضحاً بذلك شعارات تلك البلدان التي روّجت لها وصاحت بها طوال عقود عديدة .

وبناءً على نتائج واستنتاجات البحث ، وعلى هذا الاستنتاج الأخير بالتحديد ، فإن التوصية الأبرز والأهم بهذا الخصوص تتمحور حول ضرورة الإقلاع عن الظن بإمكانية التطور ومفرداته أو مرادفاته الأخرى المتعددة ، كالتنمية والنمو والتقدم أو الإصلاح والتحديث و إلخ ..، خلافاً لمنطق تطور التاريخ وعلى خلفية الوعي المقلوب بحقيقة وجوده وقوانين صيرورته وفي مقدمها قانون التطور التاريخي اللامتكافئ..

المراجع

1- انظر لينين في كتاب هنري لوفيفر : فكر لينين ، ترجمة كمال الغالي ، وزارة الثقافــة ، دمشق ، 1969 ، ص281.

2- انظر لينين في كتاب موريس غودوليه : في المجتمعات قبل الرأسمالية – نصوص مختارة من ماركس و إنجلز و لينين ، ترجمة فؤاد أيوب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، 1994 ، ص 506.

3- انظر ماركس في كتاب موريس غودوليه ، المرجع نفسه ، ص 378.

4- انظر موريس دوب (وآخرون) : الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية ، ط 2 ، ترجمة عصام الخفاجي ، دار ابن خلدون ، بيروت ، 1988 ص 231.

5- سمير أمين : التطور اللامتكافئ – دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية ، ط 5 ، دار الطليعة، بيروت ، 1991 ، ص40 – 41.

6- سمير أمين : التراكم على الصعيد العالمي – نقد نظرية التخلف ، ترجمة حسن قبيسي ، ط 4 ، دار ابن خلدون، بيروت ، 1987 ص 428.

7- ميشيل فوكو : كلمات وأشياء ، ترجمة الناشر ، مركز الإنماء العربي ، بيروت ، 1989 ، ص359.

8- هيغل : مختارات – القسم الأول ، ط 2 ، ترجمة الياس مرقص ، دار الحقيقة ، بيروت ، 1989 ، ص 64.

9- بول سويزي (وآخرون) : الإمبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة ، ط 2 ، ترجمة عصام الخفاجي ، دار ابن خلدون ، بيروت ، 1992 ، ص 229.

10- تشيلسو فورتادو : النمو والتخلف ، ترجمة أنور الصبّاغ ، وزارة الثقافة ، دمشق ، 1986 ، ص 123.